

«حرب التطهير» في نقابة المهن الموسيقية: فساد قديم بالملائين وصراع على النفوذ



الثلاثاء 16 ديسمبر 2025 م 10:00

منذ أن خرج مصطفى كامل بتصريحاته عن وجود « ملفات فساد » تعود لعهد النقيب السابق هاني شاكر، بدا واضحًا أن النقابة تدخل مرحلة غير مسبوقة من كشف المستور كامل لم يكتفي بالتلويح، بل ربط بين فتح هذه الملفات وبين « المهاترات » والهجوم الذي يتعرض له، في إشارة إلى أن مقاومة الإصلاح تأتي من داخل المجلس نفسه في الوقت ذاته، قدم نفسه في صورة من يخوض « حرب تطهير » ضد شبكة مصالح متقدمة، لا مجرد إدارة يومية لشئون النقابة.

ملف العلاج في قلب العاصفة

القضية الأبرز التي فجرت الأزمة هي ملف الخدمات العلاجية وما ارتبط به من اتهامات بمخالفات مالية جسيمة وفق ما أوردته مصطفى كامل، هناك مستندات تشير إلى صرف مبالغ علاجية وصلت إلى نحو 600 ألف جنيه في صورة تجاوزات في السقف العلاجي المسموح به للأعضاء وأسرهم، مع قيام بعض المسؤولين بإعفاء أنفسهم وأقاربهم من الرسوم بالمخالفة للوائح في هذا السياق يأتي استبعاد الدكتور عاطف إمام، الذي قيل إن تحقيقات تم إجراؤه بشأن ملفات تخصه هو ومدامي، أمام مستشار من مجلس الدولة لضمان الشكل القانوني اللافت أن كامل حرص على القول إنه أعاد بنفسه فروق مبالغ تحاليل طبية ضُررت له دون وجه حق، في محاولة لإرسال رسالة بأنه يطبق المعايير على نفسه أولاً، وأن ما يحدث ليس تصفية حسابات بل مراجعة شاملة للإنفاق في واحد من أكثر الملفات حساسية داخل النقابة.

إحالة حلمي عبد الباقي للتحقيق لا أحد فوق المساءلة

تطور آخر نوعي تمثل في إعلان إحالة وكيل النقابة، الفنان حلمي عبد الباقي، للتحقيق بقرار من مجلس الإدارة بسبب فروق مالية مرتبطة أيضًا بملف العلاج هنا حاول مصطفى كامل تأكيد مبدأ « لا أحد كبير على التحقيق »، سواء كان نقيبياً أو وكيلًا أو وكيلًا أو عضو مجلس، في رسالة ملودجة: من جهة يرد على اتهامات الاتهامات الاتهامية في الملاحة، ومن جهة أخرى يضغط أخلاقيًا على كل من يرفض التعاون مع مسار المراجعة في هذه الخطوة تكشف أن أزمة النقابة لم تعد محصورة في شخص واحد (عاطف إمام)، بل تمتد إلى قلب الهيكل القيادي، بما يفتح الباب لصراع داخلي حاد بين من يعتبرون أنفسهم مستهدفين، وبين من يقدمون ما يجري بوصفه « تنظيف البيت من الداخل ».«

أرقام بالمليارات الملايين لا إنجاز مالي أم ورقة دفاع؟

من النقاط التي ركز عليها مصطفى كامل في دفاعه عن نفسه الحديث تحت ولايته فهو يقول إنه تسلم النقابة في أوائل 2022 وفي حساباتها حوالي 69 مليون جنيه، بينما وصلت الأرصدة البنكية الآن إلى نحو 600 مليون جنيه، أي ما يقارب تسعه أضعاف خلال فترة قصيرة كما يشير إلى أنه رفع معاشات الأعضاء لتصل إلى 2500 جنيه، معتبرًا أن هذا الرقم هو الأعلى بين النقابات المهنية في مصر في هذه الأرقام تُستخدم كسلاح في معركته؛ فمن ناحية يقدمها دليلاً على كفاءته وحرصه على المال، ومن ناحية أخرى يضع خصومه في زاوية صعبة: كيف تفهمون شخصًا زادت في عهده الأرصدة بهذا الشكل؟ لكن في المقابل، تحتاج هذه الأرقام إلى شفافية تفصيلية: ما مصادر هذه الزيادة؟ ما طبيعة الاستثمارات أو الرسوم أو التعاقدات التي أدت إليها؟ وكيف تُدار هذه الأموال من حيث الرقابة الداخلية والخارجية؟

دعوة للأجهزة الرقابية وصراع على صورة النقابة

المؤشر الأهم على جدية المسألة هو مناشدة من طفى كامل الصريحة للأجهزة الدولة الرقابية – الجهاز المركزي للمحاسبات، الرقابة

الإدارية، والكسب غير المشروع – لمساندته في ما وصفه بـ«درب التطهير» ضد «مفسدي الحياة النقابية». هذه الدعوة تضع النقابة تحت مجهر الدولة، وت Howell الخلاف من أزمة داخلية إلى ملف عام يمكن أن يتربّط عليه مساعلات جنائية في حال ثبوت إهدار أو استيلاء على المال العام في الوقت نفسه، تعكس هذه الخطوة إدراكاً بأن الصراع داخل المجلس يتجاوز قدرة النقيب على الجسم منفرداً، وأنه يحتاج إلى خطة رقابي رسمي لكسر مقاومة «مجموعة داخل المجلس لا تعمل معه وتعيق الإصلاح» كما قال الصورة العامة إذن هي نقابة تقف عند مفترق طرق: إما أن تستغل هذه اللحظة لإعادة بناء نظم الشفافية والرقابة، وإما تختزل في صراع شخصي بين تيارات وفنانين تُستخدم فيه ملفات الفساد كسلاح سياسي

النقابة بين فرصة الإصلاح وشبكة التصفية

ما يجري في نقابة المهن الموسيقية اليوم يضعها بين احت谋الين متناقضين: إما أن تكون بصدّ عمليّة إصلاح حقيقية تكشف جذور فساد قديم في ملفات العلاج والمعاليات وتعيد الاعتبار للحكومة، أو تتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات وإزاحة خصوم تدت لافتاً «درب التطهير». تصريحات مصطفى كامل عن فساد في عهد هاني شاكر، وإحالة أسماء ثقيلة مثل عاطف إمام وحلمي عبد الباقي للتحقيق، وأرقام الأرصدة والمعاشات، كلها عناصر تحتاج إلى ترجمة عملية في صورة تقارير مالية منشورة، وتحقيقات شفافة، ونتائج معلنة للرأي العام وللأعضاء النقابة من دون ذلك، ستبقى الأزمة مفتوحة على مزيد من الشكوك والتذويب المتبادل، بينما يظل السؤال الحقيقي معلقاً: هل ستتحول هذه العاصفة إلى نقطة انطلاق لنقابة نظيفة تحمي أموال أعضائها وحقوقهم، أم إلى فصل جديد من فصول العبث بالحياة النقابية في مصر؟